DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/20
18 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي للإدارة والمسائل ذات الصلة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

تقرير مدير البرنامج

أولا - الغرض

١ - هذا التقرير مقدم إلى المجلس التنفيذي عملا بالفقرة ٤ من مقرره ١٣/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ثانيا - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

ألف - لمحة عامة

٢ - قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دعما لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بإعادة توجيه ما يقدمه من مساعدة إنمائية إلى أفريقيا من أجل التركيز على المجالات ذات الأولوية

260396 250396 96-06546

المعلنة في البرنامج الجديد. وقد يسر نموذج التنمية البشرية المستدامة هذه العملية، ويعمل البرنامج الانمائي، في جميع أنحاء أفريقيا، على الأخذ بمشاريع وبرامج تهدف إلى بناء القدرات في مجال القضاء على الفقر، وتمكين المجتمع المدني، والتصدي للتحيز القائم على أساس نوع الجنس، وتعزيز الاهتمامات البيئية، والنهوض ببرنامج التنمية البشرية. ويوفر الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في شكل آخر عن طريق المشروع RAF/93/004/A/01/51: دعم رصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، الذي شرع فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣ استجابة للفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦. أما هذا المشروع - الذي سيتم استعراضه بعد انتهاء مدته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مع احتمال تمديده - فيهدف إلى:

(أ) رصد الشبكات ودعم الآليات اللازمة لإجراء حوار بشأن السياسات الاستراتيجية المعنية بأفريقيا عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا؛

(ب) تعزيز مكتب المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ج) تقديم الدعم للمجلة المعروفة باسم "انتعاش افريقيا" لتحقيق تغطية ونشر على نطاق أوسع للمعلومات المتعلقة بالتنمية الأفريقية.

باء - الأنشطة والمنجزات التي تحققت في عام ١٩٩٥

٣ - قدم الدعم لعدة أنشطة تمشيا مع البرنامج الجديد. ففي مجال تنمية الموارد البشرية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة بلدان، منها اثيوبيا وبوتسوانا وغامبيا وغينيا والكاميرون ومدغشقر وملاوي وناميبيا في التركيز على تنفيذ مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وفي مجال البيئة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمبادرات مثل مبادرة بناء القدرات للقرن ٢١، ونسق اسهاماته مع اسهامات الشركاء الآخرين، ومنهم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية؛ ومشروع شبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بأنشطة القواعد الشعبية في إدارة الموارد الطبيعية؛ ومرفق البيئة العالمية، وذلك أساسا بشأن الأنشطة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي وحماية المناطق الساحلية من التلوث.

٤ - تقديم الدعم لانشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة للأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، المكلفة بإدارة عملية تنفيذ معاهدة أبوجا المتعلقة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وتضمنت الأنشطة التي تم دعمها تعزيز قدرة الأمانة، وترشيد ومواءمة أنشطة المنظمات الحكومية الدولية، ووضع الصيغة النهائية لبروتوكولات الاتفاق الخاص بالجماعة الاقتصادية الأفريقية. ولتوفير حافز أكبر لهذا الدعم، تمت الموافقة في أواخر عام ١٩٩٥ على مشروع جديد بعنوان "RAF/94/008: تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في أفريقيا عن طريق انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية"، سيشرع فيه في أوائل عام ١٩٩٦.

٥ - بناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل. في إطار مبادرة بناء القدرات الأفريقية، التي تمولها عدة جهات مانحة وترمي إلى تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على صياغة وإدارة سياسات وبرامج اقتصادية وطنية، قدم الدعم إلى مؤسسات التدريب الرئيسية في بلدان عدة، منها أوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وغانا وغينيا ونيجيريا. وناقش المجلس التنفيذي تقرير تقييم منتصف المدة لمبادرة بناء القدرات الأفريقية في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. ومن المقرر أن تجري عدة جهات مانحة تقييما في أوائل عام ١٩٩٦. أما التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل فيجري دعمه من قبل البرنامج الوطني لدراسات المنظور الطويل الأجل. وتم الانتهاء من هذه العملية في موريشيوس في أواخر عام ١٩٩٥، ومن المتوقع الانتهاء منها عما قريب في غابون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار. ويضطلع بهذه العملية حاليا في عدة بلدان أخرى، منها جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسوازيلند وموريتانيا.

٦ - تنمية القطاع الخاص. يعتبر تشجيع القطاع الخاص على زيادة انتاجيته ومدخراته واستثماراته شرطا أساسيا للنمو الاجتماعي والاقتصادي. وكان مرفق تطوير المشاريع الأفريقية - الذي يشارك في رعايته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وجهات مانحة ثنائية - قد أنجز ١٣٠ مشروعا في ٢٥ بلدا. وظلت شركة خدمات الإدارة الخاصة بأفريقيا - التي تدعم تعزيز الإدارة والتدريب تحرز تقدما في عام ١٩٩٥ بعد أن كانت قد أعادت تشكيل برامجها في عام ١٩٩٣. كما قدمت مساعدة إضافية من الصندوق الفرنسي للتنمية، الذي ساند، منذ عام ١٩٩٣، فكرة إنشاء صندوق ضمانات استثمارية لغرب أفريقيا.

٧ - وقدم دعم اضافي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات عن طريق المشروع RAF/93/004، وترد أدناه الأنشطة الرئيسية التي قدمت لها المساعدة في عام ١٩٩٥.

٨ - تقديم الدعم لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة بنشاط في الجهود التي يبذلها هذا الفريق من أجل تكوين توافق دولي في الآراء حول القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، مثل دور المنظمات غير الحكومية الأفريقية في التنمية، والديون الأفريقية، وتنمية الموارد البشرية، والزراعة، والتجارة، والسلم، والاستقرار والأمن في أفريقيا. وتولى المدير المساعد ومدير البرنامج الإقليمي لأفريقيا مهام أمين الفريق بالنيابة.

٩ - مكتب المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أ) تمويلا جزئيا لحلقة العمل المعنية بالمنظمات غير الحكومية والتنمية الأفريقية، التي نظمها مكتب المنسق الخاص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، (ب) الدعم لدراسة تتعلق بتنمية القطاع غير الرسمي الأفريقي. واشترك البرنامج الإنمائي مع مكتب المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نموا في تنظيم حلقة العمل الدولية المعنية بتنمية القطاع غير الرسمي الأفريقي، وذلك في مقر الأمم المتحدة

بنيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأوصت حلقة العمل هذه بإنشاء فرقة عمل دولية لوضع برنامج خاص لدعم القطاع غير الرسمي الأفريقي. واشترك البرنامج الإنمائي ومكتب المنسق الخاص في تنظيم الاجتماع الأول لفرقة العمل، الذي انعقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وحددت فرقة العمل ثمانية مجالات ذات أولوية لتلقي الدعم من المجتمع الدولي. وسيتم وضع الصيغة النهائية للمشروع في الاجتماع الثاني لفرقة العمل، المقرر عقده في كوناكري بغينيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

١٠ - متابعة أعمال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. استمر القيام في عام ١٩٩٥ بأنشطة متابعة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، عندما قام مكتب المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، بدعم من البرنامج الانمائي، بتنظيم حلقة عمل في هراري بهدف تنفيذ التوصيات الناشئة عن إعلان طوكيو المتعلق بالتنمية الأفريقية.

ثالثا - أثر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لهيئات الأمم المتحدة الثلاث المشتركة في متابعة ورصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (مكتب المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نموا/إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام/مجلة "انتعاش أفريقيا")، فساهم بذلك في كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وكذلك في إبقاء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الأفريقية أولوية عليا من أولويات الأمم المتحدة.

رابعا - المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٢ - سيعطى برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات دفعة جديدة عن طريق المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تحبذ اعتماد نهج منسق وشامل لتقديم المعونة في مجالات مختارة من أولويات التنمية الأفريقية. وتتعهد منظومة الأمم المتحدة، في إطار الشراكة القائمة بينها وبين البلدان الأفريقية ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية، بالتعاون في العمل من أجل دعم مجموعة لم يسبق لها مثيل من الاجراءات البرنامجية المحددة الرامية إلى تعزيز الجهود الانمائية الأفريقية إلى أقصى حد.

١٣ - وقد جاءت المبادرة الخاصة في وقت حرج بالنسبة لأفريقيا. إذ أن توقعات الانتعاش الاقتصادي أكبر عموما مما كانت عليه في السنوات الأخيرة. ونتيجة لاتساق التدابير المتخذة لإصلاح السياسات، سجلت عدة بلدان معدلات نمو موجبة في سنوات متتالية، مما أوجد ظروفا مؤاتية للاستثمار ولتعزيز القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تقوم بلدان عديدة باتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة تكفل المساءلة وتوفر نوعا أفضل من الحكم. وهذه كلها مؤشرات إيجابية تدل على تسارع الجهود الإنمائية، وذلك رغم

كثرة عدد البلدان غير القادرة على التصدي بفعالية للاتجاهات الاقتصادية المتدهورة أو للظروف التي أدلت إلى نشوب نزاعات أهلية مدمرة.

١٤ - وسيكون الهدف من المبادرة الخاصة إعطاء دفعة إضافية للمبادرات الإنمائية في أفريقيا. وسوف تعزز قدرة الرجل والمرأة في أفريقيا على تحمل مسؤولية العملية الإنمائية، كما ستعمل على توفير حد أدنى من الظروف تساعد على تحقيق الهدوء وسلامة الحكم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان بغية تهيئة الفرص اللازمة للتنمية. وسوف تسعى المبادرة الخاصة أيضا إلى تعزيز آمال الأجيال المقبلة عن طريق تعزيز الخدمات اللازمة لتحسين نوعية الحياة.

١٥ - وتتألف المبادرة الخاصة من أربعة عشر عنصرا رئيسيا ينصب التركيز فيها على القطاعات التالية: التعليم الأساسي، والصحة الأساسية، والحكم، والأمن الغذائي، والمياه والمرافق الصحية، وبناء السلم، والمعلوماتية. وسيكون لكل من العناصر الرئيسية وكالة موجهة واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة، تتحمل مسؤولية تنسيق عملية التنفيذ مع البلد الأفريقي المعني وتعبئة الموارد بدعم من البنك الدولي.

١٦ - وتسعى المبادرة الخاصة إلى تعبئة ما يقارب ٢٥ بليون دولار من الموارد للأنشطة المقرر الاضطلاع بها خلال فترة قدرها عشر سنوات. وسوف تتأتى نسبة كبيرة من الموارد من إعادة تخصيص المستويات القائمة من المساعدة الإنمائية المقدمة لأفريقيا من جانب الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك من موارد البلدان الأفريقية ذاتها، إلا أنه يتوقع أن تستقطب المبادرة الخاصة موارد جديدة وإضافية، ولا سيما بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي لم تحصل حتى الآن على المستوى اللازم من المساعدة لتحقيق النتيجة المرجوة.

١٧ - وتعتبر المبادرة الخاصة ابتكارية لأنها توفر إطارا تندرج فيه شراكة لم يسبق لها مثيل بين أفريقيا وشركائها في التنمية، وتآزر فيما بين الوكالات الإنمائية. وهي تهدف إلى إضفاء أهمية من حيث التنفيذ وتوجه برنامجي محدد على الالتزامات المتصلة بالسياسة العامة، التي تم التعهد بها في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات وسلفه، أي برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

- - - - -